article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال شهر ديسمبر 2023

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

WERECORD نحن نسجل

Arab Foundation for civil and political rights
Nedal

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقًا إنسانيًا وصحيًا...».

مستجدات الواقع المصري في ديسمبر 2023

كان شهر ديسمبر 2023، موعدًا مع الانتخابات الرئاسية المصرية والتي شابها العديد من الانتهاكات قبل وأثناء مرحلة التصويت، بدأت من استهداف المرشح المحتمل السابق، أحمد الطنطاوي، وحملته والراغبين في تحرير توكيلات شعبية له بالاحتجاز والتوقيف والمنع، والتي أسفرت عن انسحابه هو وجميلة إسماعيل، من سباق الترشح واقتصار المنافسة على الرئيس الحالي، عبد الفتاح السيسي، وثلاثة مرشحين آخرين لا يحظون بحضور داخل المجتمع المصري، وحتى مرحلة التصويت التي ظهر فيها طريقة الذراع السياسي للنظام - المُمثل في حزب «مستقبل وطن»-، في إجبار وحشد المواطنين أمام لجان الاقتراع، واستمالتهم إما بالرشاوي أو بالقمع، فضلاً عن التواطؤ القضائي والإعلامي لتنفيذ المشهد الانتخابي المُعادي للديموقراطية.

خلال الشهر أيضًا وبالتوازي مع الانتخابات، قامت اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتأجيل النظر في طلب المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري بإعادة اعتماده كمؤسسة من الفئة الأولى لمدة 12 شهرًا، وذلك بناء على تقرير أعدته «لجنة العدالة» كتقييم لأداء المجلس، والذي كشف عن العديد من مواطن الخلل في أداء واستقلالية المجلس، والذي كان من المؤسسات المخولة برقابة الانتخابات الرئاسية الهزلية، مثل؛ تعاون المجلس مع وزارة الخارجية، فضلاً عن تقاعس المجلس عن التجاوب مع مئات الشكاوى، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، وعدم وجود ضمانات لاستقلالية وفعالية المجلس فيما يتعلق بزيارات أماكن الحرمان من الحرية، حيث في الغالب ما يتم رفض هذه الزيارات أو ترتيبها مسبقًا. وبُناء على ذلك، قررت اللجنة الفرعية إرجاء الموافقة على طلب المجلس القومي لحقوق الإنسان.

كذلك في مطلع الشهر، قررت السلطات المصرية ترحيل 4 نشطاء أجانب من مصر، بعد تنظيمهم لوقفة محدودة أمام وزارة الخارجية؛ للمطالبة بلقاء وزير الخارجية ومطالبته بالتصريحات اللازمة لعبور «قافلة ضمير العالم» إلى قطاع غزة لمعاونته تحت الحرب الدامية التي تشنها القوات (الإسرائيلية) عليه. حيث قامت السلطات المصرية باحتجازهم لمدة يوم في قسم شرطة بولاق ثم ترحيلهم من البلاد، وذلك بالتزامن مع استكمال احتجاز عشرات المواطنين تعسفيًا إثر استجابتهم لدعوات التظاهر من أجل نصرة القضية الفلسطينية، فضلاً عن استدعاء محررة موقع «مدى مصر» الصحفي، من قبل نيابة استئناف القاهرة، بعد أن باشر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في منتصف أكتوبر 2023، التحقيق مع الموقع على خلفية نشر تقرير صحفي حول احتمالات تهجير المدنيين الفلسطينيين على يد الاحتلال (الإسرائيلي) إلى الأراضي المصرية.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية ديسمبر 2023

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر ديسمبر 2023 الانتهاكات التالية:

رصدت منظمات التحالف تجديد منع الزيارة عن المحامية والمدافعة الحقوقية، هدى عبد المنعم، من قبل إدارة سجن «العاشر من رمضان نساء» بالشرقية، بعد أن كانت سمحت بها من قبل، وسط أنباء عن تدهور حالتها الصحية، وبعد تعرضها للتدوير على ذمة قضية جديدة بعد انقضاء مدة عقوبتها بالسجن لمدة 5 سنوات. أيضًا رصدت المنظمات استمرار أحمد إسماعيل ثابت، في إضرابه عن الطعام للمطالبة بحقه في الخضوع لعملية جراحية في أي مستشفى حكومي متخصص بدلاً من مستشفى المركز الطبي بسجن وادي النطرون المشهور عنه سوء الرعاية، وعبرت أسرة «ثابت» عن صدمتها جراء فقدان 25 كيلو من وزنه وتدهور صحته، فوفقًا لهم أحضر «ثابت» للزيارة محمولاً من قبل رجلين بسبب عدم قدرته على الحركة، فضلاً عن منع إدخال الأدوية والمواد الخاصة بالنظافة الشخصية على الرغم من تراجع حالته الصحية.

رصدنا أيضًا حرمان السيد السيد سليمان، من إجراء عملية جراحية ضرورية (عملية قلب مفتوح)، وإصرار إدارة مجمع سجون بدر الجديد على إجرائها داخل السجن، على الرغم من المخاطر العالية التي قد تنجم عن ذلك، حيث سببت عملية سابقة داخل نفس المقر لـ«السيد» بإصابته بالعمي لعدة أشهر، فضلاً عن وفاة أحد زملائه أثناء إجراء نفس الجراحة له داخل السجن وفقًا لأسرته التي أفادت أن إدارة المقر تحاول إجبار «السيد» على توقيع وثيقة تضمن موافقته على إجراء الجراحة داخل المقر.

كما رصدت منظمات التحالف توسع إدارة سجن الوادي الجديد، في ممارسة إيداع السجناء على ذمة قضايا سياسية في «غرف التأديب» كأداة تهديدية لهم، كون هذه الزنازين المظلمة لا تتمتع بالحد الأدنى للمواصفات الآدمية، ويسبب الاحتجاز المطول بها أزمات صحية ونفسية عديدة، فضلاً عن تخصيص إدارة المقر لكميات ضئيلة من الطعام والمياه للسجناء في غرف التأديب.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين – خاصة السياسيين منهم–، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان - حقهم -
نحن نسجل- المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية- نضال